

# تهافت اليقين المعرفي

## إشكاليات المنهج في العلوم الإنسانية الغربية

طلال عتريسي [\*\*]

تمضي هذه المقالة للباحث البروفسور طلال عتريسي نحو مُتأخمة واحدة من أبرز المعضلات المعرفية التي واجهتها العلوم الإنسانية الغربية، وهي معضلة التحويل القهري لمكانة الإنسان المعاصر وحصره في العالم المادي الإستهلاكي. وهذا عائد برأي الباحث إلى الغيب المنهجي الذي حكم ديناميات التفكير والسلوك في الحضارة الحديثة. وهو ما أدى إلى تداعيات معرفية خطيرة في مقدمها التشكيك في ما إذا كانت العلوم الإنسانية الحديثة هي علوم منتجة للمعرفة أم أنّها مجرد أدوات إيديولوجية للهيمنة.

### المحرر

تراجع بريق «الأنموذج الغربي» في العقود القليلة الماضية، ولم يعد هذا الأنموذج في عيون العالم وفي عيون المسلمين خصوصاً مرجعية مهيمنة لا يرقى إليها الشك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وأسباب هذا التراجع كثيرة تعود إلى تفاقم المشكلات العميقة الأخلاقية والأسرية والنفسية في المجتمعات الغربية، وإلى التدهور الاقتصادي والتراجع السياسي اللذين يعيشهما الغرب ويخشى من عواقبهما التي تنذر بمخاطر كثيرة، مروراً بالتحوّلات الفكرية باتجاهاتها المختلفة، مثل: الحداثة، وما بعد الحداثة التي أثارت الشكوك والأسئلة عن «يقينيات» الغرب التي تأسست عليها علومه الإنسانية والطبيعية...

فلم يعد الغرب يقيناً. وقد شجّع هذا التراجع ظهور الدعوة إلى التفلّت من هيمنة النظريات والمناهج الغربية في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، خصوصاً في البلدان الإسلامية التي كانت تشهد بدورها في العقود المنصرمة تحوّلات باتجاه استعادة الثقة في هويتها الدينية والثقافية.

\*\* - باحث وأستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية.

ومن هذا المنطلق، عبر المسلمون عن هذه العودة إلى الهوية بأشكال عدّة: سياسية، وجهادية، وثقافية، وتربوية... اختلفت من حيث أهميّتها وفعاليتها بين بلد وآخر... إلّا أنّ المفارقة تكمن في أنّ البيئة الجامعية في تلك البلدان بقيت إلى حدّ بعيد خارج الثقة بتلك الهوية. ولم يتمكن المسلمون عموماً من التعامل مع العلوم الإنسانية الغربية على سبيل المثال بالطريقة نفسها التي تعاملوا بها مع الأنموذج الغرب غير «اليقيني» السياسي أو العسكري. بل على العكس من ذلك تماماً، فقد بقيت العلوم الإنسانية الغربية تدرّس في جامعات البلدان العربية والإسلامية بالطريقة نفسها وبالمحتوى نفسه الذي عرفته الجامعات الغربية منذ القرن الماضي. وحتى عندما كانت تطرح الأفكار لتجديد هذه العلوم أو لتطوير الجامعات، فإنّ المرجعية كانت أيضاً هي الجامعات الغربية. أي إنّما كان يجري في جامعاتنا خصوصاً على مستوى العلوم الإنسانية، بقي منذ الاستقلال في منتصف القرن الماضي إلى اليوم، بمنأى عن مسار المواجهة مع الغرب، أو حتّى الاستقلالية عنه. ولم يحصل تغيير كبير في هذا المجال، على الرغم من الترويج الغربي الاستفزازي، منذ منتصف التسعينيات، لمقولة صدام الحضارات ذات البعد الثقافي الديني... التي يفترض هانتغتون فيها المواجهة الحضارية - الدينية بين الإسلام والغرب...

### مرجعية العلوم الإنسانية الغربية:

بقيت العلوم الغربية طوال العقود الماضية علوماً مرجعية في جامعات البلدان الإسلامية لأسباب عدّة، أبرزها: أنّ الاتجاه المسيطر من قبل الأساتذة والمفكرين في هذه الجامعات يعتبر أنّ هذه العلوم وحدها دون سواها هي العلوم الصحيحة. وأنّ البديل (الإسلامي) عنها غير موجود، وغير متحقّق. ما يعني أنّ علينا أن نأخذ بهذه العلوم كما هي بلا أيّ تردد، وبلا أيّ تحريف أو تعديل... وهذا الاتجاه يعبر عن القسم الأكبر من هيئات التدريس في الجامعات العربية والإسلامية. وقد قام هؤلاء طوال سنوات، وإلى اليوم بتدريس ما كتبه المفكّرون الغربيون في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولم يكتف هؤلاء الأساتذة بذلك بل دافعوا عن الفكر الغربي في هذه العلوم (في علم الاجتماع، والإدارة، وعلم النفس، وعلوم التربية، والعلوم السياسية والاقتصادية، وسواها..); باعتبار أنّ هذا الفكر هو الفكر الصحيح على المستويات المعرفية والمنهجية، وحتى على مستوى النتائج التي توصل إليها الغربيون في أبحاثهم التجريبية. وقد برّر الأساتذة والمفكّرون هذا الدفاع وذاك التقليد على المستوى المنهجي بالقول: إنّ الغرب استطاع التقدّم والهيمنة بعد أن قدّم أنموذجاً ناجحاً في ابتكار الأفكار والنظريات، وفي إدارة الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي السيطرة والتحكّم. ولذا يمكن تقليده في ما قدّم في العلوم الإنسانية أيضاً...

ولا يمكن أن نفصل هذه الإشكالية الفكرية والنظرية عن أبعادها السياسية والثقافية في المجتمعات الإسلامية. فقد عاشت البلدان الإسلامية عقوداً طويلة تحت الاحتلال المباشر للدول الغربية. ولم يقتصر الأمر على مجرد الهيمنة العسكرية، بل امتدّت هذه الهيمنة إلى القطاع التعليمي بمراحله كافة. وأسست الدول الغربية المدارس والجامعات، ووضعت لها المناهج الغربية نفسها<sup>[1]</sup>. وعندما حققت الدول الإسلامية استقلالها عن الدول الغربية المستعمرة في منتصف القرن العشرين عملت حكومات الاستقلال على تقليد النماذج الغربية في الاقتصاد، وفي الإدارة، وفي بناء الجيوش، وفي مؤسسات التعليم، خصوصاً في المراحل الجامعية... وإذا كانت بعض المقررات التعليمية قد تغيرت لتنسجم مع الواقع السياسي الجديد، مثل: كتابة التاريخ، أو تدريس الاشتراكية، أو القومية.. إلا أنّ العلوم الإنسانية عموماً بقيت على حالها، كما كانت في الجامعات تحت الاحتلال الغربي؛ أي تدريس ما عرفته الجامعات الغربية من نظريات في التربية، والاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية، وحتى العلوم الحقوقية والقانونية، والعلاقات الدولية، وغيرها...

وممن ساهم في تكريس هذه المرجعية للعلوم الغربية، البعثات التعليمية التي ذهبت من البلاد الإسلامية إلى الغرب لتحصيل الدراسات العليا. وكذلك من ذهب منها إلى الاتحاد السوفياتي السابق... وعندما رجع هؤلاء إلى بلدانهم قاموا بتدريس ما تعرّفوا إليه من علوم في المجالات الإنسانية، والاجتماعية. ويمكن أن نعثر بوضوح على أثر هذا التعليم الغربي في الكثير مما كتبت في المجالات النفسية، والتربوية، والاجتماعية في الجامعات العربية والإسلامية منذ منتصف القرن الماضي إلى اليوم... والذي جعل من المفكرين الغربيين في هذه العلوم بمثابة آلهة، والنصوص التي كتبها بمثابة مقدّسات لا يمكن الاقتراب منها أو الردّ عليها... (مثل الفرويدية على سبيل المثال). علماً بأنّ الغرب نفسه قدّم في السنوات الماضية، من خلال مفكرّي الحداثة وما بعدها، تراثاً هائلاً من النقد للعلوم الإنسانية، ومن التشكيك في نتائج ما قدّمته تلك العلوم في كثير من المجالات الإنسانية المختلفة<sup>[2]</sup>.

وقد ساهم في تكوين هذا التصوّر المرجعي عن العلوم الإنسانية الغربية، ما أنجزه الغرب أيضاً

[1]- عتريسي، طلال: البعثات اليسوعية ومهمّة إعداد النخبة السياسية في لبنان، بيروت، الوكالة العالمية للتوزيع، 1987م، (الفصل الرابع: التعليم اليسوعي وإعداد النخبة).

[2]- انظر، على سبيل المثال:

Geoffroy de lagasnerie, "L'universite' et la crise des sciences sociales". Le monde 29:2010/4/

وذلك: C.Levi Strauss, criteres scientifiques dans les disciplines sociales et humaines, Paris 1966:

في مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجية، التي حققت تقدماً مهماً لم تطرح في نتائجه الشكوك، نظراً لسهولة انفصال هذه العلوم الطبيعية والتكنولوجية ونتائج أبحاثها وحتى نظرياتها عن مجالات النشاط الإنساني وتعقيدات المتنوعة؛ الثقافية، والاجتماعية، والنفسية...

فلم يكن ثمة خيارات أخرى كثيرة ومغايرة مطروحة على هؤلاء المثقفين في البلدان الإسلامية. حيث كانت الغلبة الغربية في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية واللغوية تفرض نفسها بصفقتها مرجعية من دون منازع. وكان السؤال الذي طرحه العلماء والمثقفون الذين لم يكونوا من أنصار الغرب أو أتباعه، ومنهم رجال الدين في تلك المرحلة، هو: كيف نلحق بالغرب المتقدم. ولماذا تقدم الغرب وتخلف المسلمون؟ حيث كان العالم الإسلامي يشهد انهياراً وتراجعاً كبيراً سياسياً وثقافياً... ولم يكن الفكر الإسلامي، ولا منهجيته، يشكّلان مرجعية ثقة في العلوم الإنسانية أو في غيرها من العلوم؛ لأن الإسلام نفسه لم يمثل تلك المرجعية في تلك المرحلة من الهيمنة الغربية ومن التراجع الإسلامي على المستويات كافة.

وما قامت به الجامعات في البلدان الإسلامية حتى بعد التخلص من الاحتلال المباشر، هو ترجمة المناهج الغربية، وتعليم هذه المناهج ومقرراتها للأجيال الجديدة. وقد استمر هذا الأمر سنوات طويلة، وانتقل من جيل إلى آخر. ونتج عن هذا التعاقب ثقة مطلقة في العلوم الغربية الإنسانية، وغياب الثقة في أي إمكانية لعلوم إنسانية غير غربية، أو إسلامية على سبيل المثال.

من هنا، حاول بعض الباحثين المسلمين التصدي لهذه المسألة وفق مقاربة منهجية أخرى مختلفة كلياً عن المنهجية السابقة من خلال ما أطلقوا عليه «أسلمة المعرفة». والمقصود بذلك خصوصاً «أسلمة العلوم الإنسانية والاجتماعية» في مجالات التربية، والاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ، وسواها... وقد قدمت هذه المحاولات تجربة مهمة في النقاش في فكرة الأسلمة، وتعرضت لانتقادات من أوساط مختلفة؛ إسلامية وغير إسلامية، بين من يرفض صفة الأسلمة، باعتبار العلوم الإنسانية علوماً عالمية لا تحتاج إلى أي صفة، وبين من يرى المشكلة في موقع الأسلمة بعد العلوم الإنسانية. ويعتبر أن مرجعية الانطلاق يجب أن تكون مرجعية إسلامية... لقد بقيت هذه المحاولات على الرغم من أهميتها محدودة في الإطار النخبوي، ولم تنتقل منهجيتها، إلى الجامعات الإسلامية... حيث صدر منذ أكثر من عقدين من الزمن الكثير من الكتب والمؤلفات الهادفة إلى تقديم رؤية منهجية مختلفة عن «أسلمة المعرفة»<sup>[1]</sup>.

[1]- انظر، على سبيل المثال من منشورات هذا المعهد: <المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية>، بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الثالث؛ منهجية العلوم التربوية والنفسية، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي سلسلة المنهجية الإسلامية، الجزء الثالث، الولايات المتحدة 1981م.

وحاول باحثون ومفكرون آخرون أيضاً من اتجاهات عدّة سياسية وفكرية وحتى غير إسلامية، انتقاد العلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية على مستوى المنهج، وعلى مستوى المرجعية المعرفية، وحتى على مستوى (علمية) هذه العلوم وموضوعيّتها، خصوصاً في مجال الدراسات الإنسانية...<sup>[1]</sup>

ما يمكن ملاحظته اليوم أنّ المنهجية الإسلامية في مجال الدراسات الإنسانية، على الرغم من كلّ الجهود التي بذلها كثيرون من علماء ومفكرين لا تزال محدودة وقاصرة عن الردّ على التحديات الفكرية التي تطرحها النظريات والأفكار الغربية، خصوصاً تلك المتعلقة اليوم بقضايا الإنسان والمجتمع، وبقضايا المرأة، والشباب، والظواهر الاجتماعية، ومناهج التفكير، والعلاج النفسي، والتغيير الاجتماعي... وذلك على الرغم من الإشكاليات المنهجية العميقة التي تثيرها العلوم الإنسانية الغربية ولاسيّما ما تعلق بعالميّتها، أو بإطلاقية مناهجها في التفكير وفي التحليل... فالمرجعية الغربية في الدراسات النفسية - على سبيل المثال - لم تقدّم إلى اليوم أجوبة واضحة، أو نهائية عن كيفية علاج الاضطراب النفسي، أو عن فهم المشكلة النفسية عند الإنسان. وقد فشل العلم الغربي في هذا المجال فلجأ إلى استخدام المهدّئات بالطريقة نفسها التي استخدم بها العقاقير لمعالجة الأمراض الجسدية. إذ كيف يمكن - على سبيل المثال - القبول بالتعريف الغربي «للصحة النفسية» باعتبارها «التوافق بين الفرد والمجتمع، أو تكيف الفرد مع المجتمع»، إذا كان هذا التعريف لا يستند إلى أيّ أبعاد أخلاقية أو معنوية للسلوك، وإذا كان لا يحدّد طبيعة التكيف المطلوب، ولا ما هو الفارق بين اعتبار «الصحة النفسية» هي مجرد إشباع كلّ الحاجات بغضّ النظر عن الطريقة والكيفية، أو هي مجاهدة النفس، أو الاعتدال في تحقيق الحاجات، أو الرضا والتسليم المطلق من منطلق ديني إيماني؟...<sup>[2]</sup> والمقصود بذلك تبيان الخلاف بين منهجين غربي وإسلامي في تحديد أحد المفاهيم المهمّة في العلوم الإنسانية، مثل: مفهوم «الصحة النفسية». ويمكن القياس على ذلك بالنسبة إلى مفاهيم أخرى كثيرة في الاجتماع، وفي التربية الأسرية، وفي السياسة، وفي علم الإدارة وغيرها... ومن ذلك - على سبيل المثال - ما ذهب إليه الشهيد الشيخ

[1]- من ذلك مثلاً: قانصو، صلاح: الموضوعية في العلوم الإنسانية - عرض نقدي لمناهج البحث، بيروت، دار التنوير، 1984م؛ مجموعة من المؤلفين: إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، دار التنوير؛ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1984م؛ باقادر، أبو بكر أحمد؛ عرابي، عبد القادر؛ آفاق علم اجتماع عربي معاصر، دمشق؛ بيروت، دار الفكر، 2006م؛ عرابي، عبد القادر؛ العمري، عبيد: إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية العربية المعاصرة، الرياض، 1422هـ.ق؛ عرابي، عبد القادر: دراسات في علم الاجتماع العربي المعاصر، الرياض، 2001م؛ عبد الرزاق، جلال: تحديات العلوم الاجتماعية في كتابات معاصرة، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، العدد 56، المجلد الرابع عشر، بيروت، 2005م.

[2]- مرسى، كمال إبراهيم: تعريفات الصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ضمن كتاب المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية، م.س، ص 213، 220، 222.

مرتضى مطهري (قده) الذي قال «بأصالة الفرد والمجتمع معاً». خلافاً لمن قال من الغربيين بأصالة الفرد تارة، أو بأصالة المجتمع تارةً أخرى<sup>[1]</sup>. أو ما ذهب إليه العلامة السيد محمد باقر الصدر (قده)، الذي اعتبر «أن المحتوى الداخلي للإنسان النفسي والفكري هو القاعدة، وأن الوضع الاجتماعي هو البناء العلوي، ولا يتغير هذا البناء إلا وفقاً لتغيير القاعدة... أي خلافاً للفكر المادي أو الماركسي الذي اعتبر البناء الاجتماعي هو قاعدة التفكير وهو قاعدة التغيير. في حين أن السيد الصدر يستند في رؤيته إلى المرجعية القرآنية التي تقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

{ ويعتبر السيد الصدر (قده) أن الجدل الداخلي هو الأصل، وهو جوهر التناقضات... و«أن أشكال التناقض الاجتماعي في العلاقات الإنسانية تنبع من معين واحد وتناقض رئيسي واحد، هو ذلك الجدل الإنساني القائم بين ما يشد الإنسان نزولاً باتجاه الاستبداد والبطش والنفعية الذاتية، وبين الانشداد صعوداً باتجاه الحق المطلق والخير والعدالة والحرية والمساواة...»<sup>[2]</sup>.

وفي ظل هذا الالتباس في مرجعية العلوم الإنسانية الغربية، يمكن أن نلاحظ لجوء الكثيرين في مجتمعاتنا الإسلامية إلى مؤسسات العلاج النفسي ذات المرجعية الغربية في فهم السلوك، أو حتى في علاج اضطراباته، التي قد تتناقض في حالات كثيرة مع المرجعية الدينية أو الأخلاقية لأولئك الذين يتوجهون إلى تلك المراكز للعلاج...

### في إشكالية أنها «علوم»؟:

أثارت العلوم الإنسانية إشكالية أنها «علوم» أصلاً. فقد طرح السؤال عن مدى علمية هذه المعارف المتعلقة بالإنسان نفسه. وذلك انطلاقاً من إمكانية قياس مشاعر هذا الإنسان المختلفة، وتغيير مستوياتها في علاقاته الاجتماعية، أو في قياس قدراته النفسية الداخلية... مثلما قيست المادة في المختبرات العلمية؟ وبهذا المعنى طرح السؤال أيضاً عن ضرورة أن تكون هذه العلوم «علوماً» على نسق العلوم الأخرى الطبيعية أو البيولوجية، لكي نطلق عليها صفة العلوم، ولكي نأخذ بنتائجها؟

ويمكن أن نثير التساؤل مجدداً عن عالمية هذه العلوم. بمعنى هل ما توصل إليه الغرب في «علومه» الإنسانية يمكن أن يكون علوماً يعود إليها الدارسون والمهتمون في باقي العالم غير الغربي، على غرار العلوم الطبية أو الهندسية؟ وسواهما وهل الأطروحات والفرضيات الاجتماعية

[1]- مطهري، مرتضى: المجتمع والتاريخ، ط1، إيران، وزارة الإرشاد الإسلامي، 1402هـ.ق، ص 23-24. انظر -أيضاً-: فياض، علي: نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008م، ص 45-55.

[2]- الصدر، محمد باقر: المدرسة الإسلامية، بيروت، دار التعارف، 1990م، ص 58، 105-106.

والإنسانية عموماً هي ذات صلة ببنية الأفكار والفلسفات والمصالح والمشكلات الغربية، ما يجعل لها خصوصية لا يمكن نقلها أو تقليدها بتلك السهولة التي يعتقدها البعض؟ أم أنّها أطروحات إنسانية عالمية تنطبق على الإنسان في كلّ زمان ومكان؟ إنّ هذا يفترض معرفة بالأصول الفلسفية لهذه العلوم، وإدراكاً للتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في نشوئها، وفي تطوُّرها اللّاحق، وفي توسّع ميادينها... ومن تلك الأصول الفكرية والفلسفية لتلك العلوم ما يقوله أحد الرواد الأوائل للعلوم الاجتماعية في الغرب سان سيمون Saint Simon، الذي «كان يأمل أن تبلغ العلوم الإنسانية وحدة العلوم الطبيعية وانتظامها. وكان شغوفاً بقانون «نيوتن» في الجاذبية. حيث كان يرى أنّ العلم طائفة من الاعتقادات المحقّقة والثابتة التي يمكن أن تحلّ مكان الدين؛ بوصفها قوة تقدّم نظرة متماسكة للكون والوجود الإنساني، ومن ثمّ توحدّ البشر على أساس من الحقائق المشتركة... وهكذا يؤدّي العلم وظيفة الدين بواسطة النزعة الوضعية، أو تطبيق المبادئ العلمية على الظواهر الطبيعية والإنسانية كلّها»<sup>[1]</sup>.

وهذا الاعتقاد بقدرة العلم على أن يحلّ محلّ الدين، الذي تأسّس عليه العلم الغربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يفترض بالنسبة إلينا، التعرف بشكلٍ وافٍ على مصادر العلوم الغربية. ولعلنا لا نستطيع تقديم رؤية منهجية إسلامية للعلوم الإنسانية في هذا العصر من دون الشروط الثلاثة التالية: المعرفة بالعلوم الإنسانية الغربية، وامتلاك ثقافة إسلامية، والمعرفة بمشكلات العصر وتحدياته الفكرية والثقافية... أي إنّ السؤال المطروح هو: كيف نبلور هذه الرؤية المنهجية من خلال معرفة نشأة العلوم الإنسانية الغربية وتطوُّرها، واستناداً إلى جوهر النصوص والأحاديث والتجربة النبويّة؟ وكيف يمكن أن تنسجم هذه الرؤية المنهجية مع الإشكاليات المعرفية والسلوكية والاجتماعية المعاصرة في المجتمعات الإسلامية، خصوصاً مع ملاحظة تزايد المشكلات النفسية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، ومعها ظواهر الانحراف المختلفة في أوساط الشباب، وحتى في أوساط الأسر (المتديّنة) التي يكثر فيها الطلاق، ويتهدّدها الانحراف أو التفكّك. كما يتراجع مستوى الالتزام بالقيم الإسلامية والأخلاقية...

### إشكالية التعامل معها:

شجّع تقليد الأنموذج الغربي غياب النماذج الأخرى المهيمنة، باستثناء محاولات بذلها باحث هنا أو هناك، في بعض مجالات العلوم الإنسانية، لكنّ الأمر لم يتحوّل إلى مناخ من البحث العلمي

[1]- قانصو، الموضوعية في العلوم الإنسانية -عرض نقدي لمناهج البحث-، م.س، ص 45.

غير الغربي. فهو يحتاج إلى دعم المؤسسات الرسمية وتشجيعها وحمايتها، وكذلك المؤسسات غير الرسمية وهذا لم يتوافر في العقود الماضية، حيث بقيت المحاولات البحثية في نقد العلوم الإنسانية الغربية في الاقتصاد أو في علم النفس أو في التربية محاولات محدودة. ولذلك استمرّ تدريس المناهج الغربية، والاهتمام بقضايا نظرية أو تطبيقية في العلوم الإنسانية، تكون ذات أهمية في البلدان الغربية، ولكنها لا تعني شيئاً في بلداننا. أو أن تعود الدراسة إلى مرحلة تاريخية غربية من دون العودة إلى المرحلة التاريخية الإسلامية، التي تعيننا مباشرة أكثر من أيّ مرحلة تاريخية غربية. كما تمّ نقل النظريات الغربية وتدريسها من دون الالتفات إلى مدى ملائمة هذه النظريات لواقع البلدان الإسلامية...<sup>[1]</sup>

وباعتقادنا: إنّ تفسير ذلك يعود إلى أنّ الغرب فرض عالمية علومه الإنسانية «بالقوة». فالغرب الإمبريالي الذي اندفع لاحتلال العالم في منتصف القرن التاسع عشر ولم يتردد في الادّعاء أنّ هذا الاحتلال هو لتمدين الشعوب الأخرى... فرض أنموذجه الثقافي والاقتصادي والتعليمي والسياسي على الشعوب التي احتلّها. وقد استمرّ هذا السياق حتى بعد حكومات الاستقلال في البلدان الإسلامية. أي إنّ الاقتداء بعلوم الغرب الإنسانية والاجتماعية لم يحصل؛ لأنّ شعوب العالم اكتشفت أنّ الغرب قدّم التفسير الأفضل والأصحّ للإنسان وللمجتمع. أو لأنّ شعوب العالم تعرّفت على النظريات والتجارب الإنسانية كافة، ثمّ اختارت الانحياز إلى النظريات والتجارب الغربية في العلوم الإنسانية. فلم يحصل ذلك كلّ. بل نقل المثقفون والنخب وحتى الحكومات، التجارب الغربية إلى بلدانهم؛ لأنّ الغرب الذي احتلّ بلدانهم كان هو الأنموذج المسيطر. ولأنّ هذا الغرب المسيطر كان ولا يزال إلى اليوم يصرّ بالوسائل كافة على أن يبقى مهيمناً ومسيطرًا.

إنّ وعي الهيمنة الغربية التي فرضت علوم الغرب الإنسانية هو الخطوة الأولى لاستعادة هوية هذه العلوم في البلدان الإسلامية. وهذا لا ينفصل، كما نعتقد، عن استعادة هذه الهوية، والثقة بها في المجالات كافة. إذ كيف نريد العودة - على سبيل المثال - إلى علوم إنسانية إسلامية أو غير غربية، في الوقت الذي نتبع فيه الأنموذج الغربي سياسياً واقتصادياً وتربوياً وتنموياً؟ حيث كانت أفريقيا - على سبيل المثال - في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعتمد على نفسها في تأمين حاجاتها الغذائية. أمّا اليوم فلم تعد كذلك، وباتت بحاجة إلى المساعدات والمعونات الغربية للحصول على هذا الغذاء... فكيف يمكن استعادة «علومنا الإنسانية» إذا لم نستعد الثقة بأنفسنا؟

[1]- انظر: مجموعة من الباحثين: اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعية وحاجات المجتمع اللبناني، بيروت، منشورات اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2002م.



أو إذا لم نتجاوز «عقدة الأنموذج الغربي المرجعي»؟ وعندما كتب المسلمون في عصور الازدهار والتقدم عن علوم النفس، والأخلاق، والفلك، والطب، والكيمياء، والجبر، والرياضيات، وغيرها، لم ينسبوا إليها صفة الإسلامية أو أي صفة أخرى. بل فعلوا ذلك وهم يعتقدون أنهم هم مرجعية هذه العلوم. وعندما ترجم المسلمون أو قرأوا العلوم الأخرى كانوا هم مرجعية المقارنة أو الاستيعاب. وعندما تبدّل واقع المسلمين، وتراجعت «دولتهم»، وتقدّمت «دولة» الغرب أصبحت العلوم الإنسانية علوماً غربية، بعدما أصبح الغرب مهيمناً ومسيطرًا...

هكذا يمكن أن نفهم لماذا غاب نقد النظريات الغربية في مقرّرات التدريس، وفي معظم مؤلّفات الباحثين العرب والمسلمين في العلوم الإنسانية. لا بل تمّ في كثير من الأحيان عرض تلك النظريات من دون أيّ جهد نقدي؛ ما جعلها مسلّمت يقينية بالنسبة إلى الذين يتعرّفون عليها... من علم الاقتصاد، إلى علم التربية، أو علم النفس. أي مجرد عرض للنظريات الغربية من دون أيّ تردّد، ومن دون أيّ مناقشة لتلك النظريات. فقد يكرّر معظم المؤلّفين والأساتذة الجامعيين في علم النفس - على سبيل المثال - الفكرة الشائعة عن «أزمة المراهقة»؛ باعتبارها أزمة إنسانية عالمية سوف يتعرّض لها المراهق في المجتمعات كافة. بحيث تبدو الأزمة ملازمة للبعد الفيزيولوجي الذي يمرّ به الإنسان في هذه المرحلة من العمر. علماً أنّ هذه المسألة غير صحيحة. وقد قدّم الغربيون هذه الرؤية عن المراهقة استناداً إلى تجربة مجتمعاتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي حوّلت المراهقة إلى أزمة. في حين أنّ هذه المرحلة هي في المنظور الإسلامي بداية تحمّل المسؤولية، وبداية ما نسمّيه البلوغ، خلافاً لمواصفات المراهقة في الدراسات النفسية والتربوية الغربية، التي تعتبرها بداية التيه، والتشتت، والتمرد والضياغ، والعبث...<sup>[1]</sup>.

وقد يحاول بعض الباحثين في بلادنا اعتبار الاقتصاد محايداً أيضاً، عندما يكرّر - على سبيل المثال، التصنيف الشائع في كتب الاقتصاد الغربية لعوامل الإنتاج الثلاثة أو الأربعة: العمل، ورأس المال، والطبيعة، بالإضافة إلى عنصر التنظيم. ولكن هذا التصنيف يحمل قيماً قد تتعارض تعارضاً أساسياً مع الموقف الأخلاقي أو الفلسفي لمجتمع آخر غير المجتمع الأوروبي. فوضع العمل الإنساني في المستوى نفسه مع رأس المال أو الطبيعة يحتمل النقاش أو الجدل، وجعل التنظيم بمستوى العمل الإنساني أو الطبيعة يحتمل بدوره الجدل أو الخلاف... إنّها مسألة استيراد قيم ومواقف أخلاقية وفلسفية وليست علوماً محايدة تتجاوز حدود الزمان والمكان. ويتّضح الأمر

[1]- عتريسي، طلال: في التربية وعلم النفس اختلاف المفاهيم، بيروت، منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994م، الفصل الرابع.

أكثر في نظرية الاستهلاك التي أصبحت جزءاً ثابتاً من كتب الاقتصاد. حيث تقول هذه النظرية: إنَّ هدف المستهلك يكمن في تعظيم الإشباع أو المنفعة. والإشباع بالنسبة إلى هذه النظرية هو ما يقرّر المستهلك أنه يريد. وهذا هو مذهب الفردية. الذي سيأخذنا بعد ذلك إلى مذهب الحرّية الذي يعتقد بأنّ كلّ ما تريده أو ترغب فيه سيكون أمراً مشروعاً. أو على الأقلّ ليس من مهمّة الاقتصادي الاعتراض عليه... أي لا يمكن مُساءلة المستهلك عن القيمة الأخلاقية أو الاجتماعية لما يريد الحصول عليه<sup>[1]</sup>... ومن المعلوم أنّ «عقيدة» الحرّية والفردية المتّصلة بها كانت رداً أوروبياً على طغيان المرحلة الكنسية وهيمنتها على العقول وعلى الإرادات. ولذا تأثرت أفكار الفلاسفة وعلماء الاجتماع بهذه «العقيدة الجديدة». التي هيمنت على التطور اللائق للفكر الاجتماعي والسياسي والتربوي الغربي..

لقد اتّخذ علم الاجتماع الغربي الفرد وحدة للدراسة. في حين أنّ الأسرة هي من حيث المبدأ وحدة المجتمع في بلادنا. وهي التي يجب أن تكون وحدة للدراسة؛ لأنّ ما سترتب على الفرق بين هذه الوحدة أو تلك شديد الخطورة والأهميّة. ويكفي أن نشير إلى الآثار الأخلاقية السلبية التي نجمت في الغرب عن المبالغة في مرجعية الفرد وفي حقوقه، بغضّ النظر عن الأزمات التي تسببت بها هذه المرجعية في النسيج الاجتماعي والأسري في الغرب نفسه... ناهيك بالمسار الغربي المتسارع لتشريع المساكنة، وكلّ أشكال الأسر التي تضمّ تحت سقفها شخصين من الجنس نفسه...!! كما اعتبر علم النفس والتحليل النفسي أنّ الصّحة النفسية - كما سبق وأشرنا، هي التوافق مع المجتمع. أو هي - من ناحية ثانية - القدرة على إشباع الحاجات، وعدم قمع الرغبات. فلم يحدّد هذا العلم وهذا العلاج إذا كان من الصّحة النفسية، أو من التوافق الاجتماعي الساعي لتحقيق الحاجات كلّها، أو ما إذا كان المطلوب هو تحفيز الرغبات أو تهدئتها؟. وأيّ مجتمع يجب أن تتوافق معه لكي تتحقّق الصّحة النفسية. وماذا لو كان المجتمع فاسداً أو تهيمن عليه المعايير غير الأخلاقية التي لا يمكن أن تتكيّف معها الشخصية الإسلامية والتنشئة الإسلامية. وهل ينبغي هنا التوافق مع المجتمع أو الابتعاد عنه والاختلاف معه؟ وماذا نسّمّي الابتعاد، أو العزلة عن هذا المجتمع؟ وهل هي الانطواء بحسب المفهوم الغربي، وهل يحتاج المرء إلى العلاج النفسي في مثل هذه الحالة من الانطواء، أمّ إنّه سيكون متوافقاً مع ذاته ومع قيمه، وسوف يشعر بالاطمئنان على قاعدة: «لا تستوحشوا طريق الهدى لقلّة سالكيه»؟

[1]- أمين، جلال: بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث، المحور الرابع في كتاب «إشكالية العلوم الاجتماعية»، م.س، ص 231-242.

وماذا عن إشباع الرغبات لتحقيق الصحّة النفسية؟ وهل يمكن أن ندعو إلى تحقّق ذلك، بغضّ النظر عن المعايير الاجتماعية أو الأخلاقية أو الدينية والشرعية في مجتمعاتنا على سبيل المثال؟ وهل المطلوب أن يشبع الإنسان أيّ رغبة يريد حتّى تتحقّق شروط الصحّة النفسية؟

ليست المسألة بهذه البساطة. ولا يمكن اعتبار العلوم الإنسانية الغربية على المستوى المنهجي قانوناً يجب أن ينطبق على الإنسان وكأنّه خارج الزمان والمكان. فحتّى الفقه والفتاوى لحلّ مشكلات الإنسان الشرعية تأخذ بالاعتبار طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه صاحب المشكلة. كما نقل أن ابن سيرين صاحب تفسير الأحلام الشهير كان يسأل طالب التفسير عن المجتمع الذي أتى منه أو عن البيئة التي يعيش فيها؛ لكي يفهم طبيعة الرموز في الحلم، ولكي يتمكّن من التفسير المناسب لهذا الحلم. وهكذا يستحيل في مجتمعاتنا الإسلامية التعامل مع ما قدّمته العلوم الإنسانية الغربية من خارج المرجعية الدينية من جهة، والمعايير الأخلاقية والثقافية التي يحددها المجتمع من جهة ثانية. وهذه المرجعية وتلك المعايير هي حدّ الخلاف المنهجي في التعامل مع العلوم الإنسانية الغربية على المستوى النظري، وعلى مستوى التجارب والتطبيقات.

ما سبق لا يعني استحالة الاستفادة من العلوم الإنسانية الغربية، أو عدم التعرّف على ما بلغته، خصوصاً على مستوى الاختبارات والتجارب، وما حصل فيها من تحولات وما عرفته من نظريات.

فهذه مسألة في غاية الأهميّة. وهي جزء من المعرفة الإنسانية، ومن المعرفة العلمية التي ينبغي أن يتسلّح بها طلاب الجامعات في البلدان العربية والإسلامية. لكنّ هذا لا يعني على المستوى المنهجي أن نعتبرها المرجعية الوحيدة لهذه العلوم. بل ينبغي أن نمتلك الجرأة لتبيان أنّ هذه العلوم هي جزء من تجربة غربية محدّدة خضعت لمعايير الزمان والمكان. وأنّ ما يسمّى «العلوم الإنسانية» أو «الاجتماعية» لا يستند إلا على معرفة أهل الغرب بمجتمعاتهم. وأنّ تخصصات هذه العلوم كانت في جوهرها محاولات للإجابة عن مشكلات أوروبية أو غربية؛ ما ينفي عنها صفة العالمية؛ لأنّ عالمية هذه العلوم تفترض أن تنطبق نتائج دراساتنا على شعوب العالم كافّة؛ وليس فقط على جزء بسيط منه في القارة الأوروبية أو في بعض بلدانها على سبيل المثال...<sup>[1]</sup>. ولا يمكن أن نتعامل مع هذه العلوم مثل ما يتعامل الغرب مع نفسه على المستوى السياسي عندما يعتبر نفسه «المجتمع الدولي»، ويهمّش ثلاثة أرباع العالم... أي إنّ معرفة هذه العلوم لا ينبغي أن تحجب

[1]- غيدنز، أنتوني: علم الاجتماع. انظر على سبيل المثال: الفصل السابع من هذا الكتاب: «العائلة»، وتحديداً منظورات جديدة في علم اجتماع العائلة، ص 251-265.

التعرّف على ما قدّمته الشعوب والحضارات الأخرى غير الغربية، خصوصاً ما قدّمه المفكّرون المسلمون المعاصرون من كتابات مهمّة في العلوم الإنسانية المختلفة...

إنّ هذا الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود؛ لتقديم وجهة نظر تستند أولاً إلى المرجعية الفكرية الإسلامية في العلوم الإنسانية، خصوصاً أنّ النصوص القرآنية والأحاديث والروايات شديدة الثراء في كلّ ما يتعلّق بهذا البعد الإنساني الحقوقي والاجتماعي والتربوي والنفسي... ويمكن أن نذكر عشرات الأمثلة عن هذا الاهتمام الإسلامي الدقيق والتفصيلي بالأبعاد التربوية والاجتماعية والنفسية...

### خاتمة:

ختاماً يمكن القول: إنّ المنهجية الإسلامية في مقارنة العلوم الإنسانية الغربية تفترض:

تأكيد «المرجعية الإسلامية» في مقارنة المفاهيم والنظريات عن قضايا الإنسان والمجتمع، في المجتمعات الإسلامية. وهذا يعني تجاوز التسليم المسبق بهيمنة الرؤى الغربية، من دون أن يعني ذلك إهمال كلّ ما أنتجته الدراسات الغربية في هذا المجال.

القيام بالدراسات الميدانية في المجالات الاجتماعية والإنسانية عموماً في البلدان الإسلامية؛ للتعرف على المشكلات الحقيقية والواقعية للمجتمعات الإسلامية، استناداً إلى تجاربها وتحولاتها الخاصة بها، واعتماداً على مرجعية الانتماء الديني والأخلاقي لهذه المجتمعات. بدل البحث عن هذه المشكلات؛ استناداً إلى ما تفترضه نظريات أو تجارب حصلت في مجتمعات أخرى. واقتراح الحلول استناداً إلى هذه «المرجعية الإسلامية».

الاهتمام بما كتبه الغربيون أنفسهم في نقد الأفكار والتجارب والعلوم الغربية في المجالات الاجتماعية والإنسانية...